الأهرام

٢٠٠٩/٦/١١

تمتع شركات تكرير البترول بمزايا المناطق الحرة لمدة ١٠ سنوات

حسبيها سرور أمام
اللجنة الاقتصادية

كتب ـ أحمد سامى متولى :

حسمت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب امس برئاسة الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب الجدل الذى ثار على مدار الشهرين الماضيين لإعفاء شركات تكرير البترول من الضرائب وعملها ضمن نظام المنطقة الحرة على ضوء مشروع القانون الذى تقدمت به الحكومة .

وقد وافقت اللجنة بحضور الدكتور مصطفى السعيد، رئيس اللجنة على النص الذى اقترحه الدكتور فتحى سرور وبإصدار تشريع خاص ينص على أن يتمتع نشاط تكرير البترول بنظام المناطق الحرة وبجميع الضمانات والحوافز المنصوص عليها بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار وذلك لمدة ١٠ سنوات قابلة للتجديد بموافقة مجلس الشعب ، بالنسبة للشركات القائمة وقت العمل بالقانون، او من تاريخ بدء التشغيل بالشركات التى تبدأ نشاطها بعد العمل به

وشدد الدكتور سرور أن مجلس الشعب لايشرع لأحد فى اشارة منه الى شركة ميدور للبترول وعدد من الشركات الاخرى التى تضررت من سداد الضرائب العام الماضى بعد الغاء نظام المنطقة الحرة لجميع شركات البترول والغاز، وأوضح أن هناك معايير موضوعية تهدف للصالح العام هى التى أدت لتمييز هذه الشركات والتى من الممكن دستوريا الخروج عن مبدأ عدم المساواة بناء على هذه الاعتبارات الموضوعية.

وكانت لجنة الخطة والموازنة بمجلس

سرور يتوسط فهمى ومحيى الدين خلال الاجتماع [تصوير: سامى بشاى]

الشعب قد ابدت بعض التحفظات على مشروع القانون المقدم من الحكومة وضمنتها فى مذكرة اهمها ان شركات البترول تحقق ارباحا ومنها شركة ميدور تصل الى ٢٣,٥٪ من رأس المال العام الماضى وان الاستثمارات الاجنبية لن تتأثر فى هذا المجال،واكدت ضرورة عدم الاعفاء بصورة دائمة.

وكان المهندس سامح فهمى وزير البترول قد أكد ضرورة منح شركات تكرير البترول حوافز إضافية لاعتبارات استراتيجية منها عدم اللجوء لاستيراد المواد البترولية من الخارج والذى سيترتب عليه عواقب خطيرة ويؤدى إلى زيادة فاتورة الدعم، وأشار إلى ان هامش ربح شركات التكرير ضعيف للغاية وخادع ربما لاتحقق أرباحا فى الأساس، وشدد أهمية وجود معامل جديدة لاسيما أنها تتكلف نحو ٩ مليارات جنيه للمعمل الواحد، وأنها غير كثيفة استخدام الطاقة.

ومن جانبه تمسك الدكتور محمود محيى الدين وزير الاستثمار بضرورة ان تتمتع شركات تكرير البترول بمزايا وتيسيرات نظام المناطق الحرة، وقال إن الحكومة قد راجعت أوضاع هذه الشركات على ضوء الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وقال ان عددا من المشروعات عزفت عن البدء بعد ان تقدمت بطلبات الترخيص وذلك بعد إلغاء نظام المنطقة الحرة، وأكد ضرورة النظر إلى ان مصر مرشحة بأن تصبح مركزا عالميا للطاقة.

وأشار د. أشرف الحريبى، رئيس مصلحة الضرائب إلى أن إعفاء شركات التكرير من الضرائب سيشجع الشركات العربية، وأوضح ان ٣ شركات من ضمن الشركات التى خرجت العام الماضى من نظام المناطق الحرة قد سددت للدولة نحو مليار جنيه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية